الأمم المتحدة
A/AC.109/2025/L.22
الجمعية العامة
Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

فيجي: مشروع قرار

مسألة كاليدونيا الجديدة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة كاليدونيا الجديدة،

وقد درســت تقرير اللجنة الخاصــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاســتقلال للبلدان والشــعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام 2025[(1)]،

وإذ تؤكد من جديد حق الشعوب في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار[(2)]،

وإذ تشير إلى قراريها 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960 و 1541 (د-15) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1960، وإذ تؤكد المبدأ الســادس الوارد في مرفق القرار 1541 (د-15)، وإذ تشــير أيضــا إلى قرارها 123/75 المؤرخ 10 كانون الأول/ديســمبر 2020 بشــأن العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار،

وإذ تشـــير أيضـــا إلى أحكام اتفاق نوميا[(3)]، التي تؤكد، في جملة أمور، أهمية نقل الســـلطات والمهارات في الوقت المناسب من الدولة القائمة بالإدارة إلى شعب كاليدونيا الجديدة،

---

(1) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثمانون، الملحق رقم 23* (A/80/23).

(2) A/80/80.

(3) A/AC.109/2114، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية إرث لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها السكان الأصليون،

وإذ يساورها القلق إزاء أي أنشطة ترمي إلى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على نحو يضر بمصالح سكان تلك الأقاليم،

وإذ تلاحظ أهمية التدابير الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان، من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة في الإقليم، بما فيها التدابير المتخذة في مجال حماية البيئة، بهدف تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلميا نحو تقرير المصير،

وإذ تشير إلى إجراء الاستفتاءين الأول والثاني لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة بشكل سلمي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على التوالي، اللذين طُرح فيهما سؤال بصيغة "هل تريد لكاليدونيا الجديدة أن تحصل على السيادة الكاملة والاستقلال؟"، وفقا لاتفاق نوميا والقرارين ذوي الصلة اللذين اتخذتهما لجنة الموقعين على اتفاق نوميا في آذار/مارس 2018 وتشرين الثاني/نوفمبر 2019،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماعات التي عُقدت في باريس في الفترة من 26 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2021 بين الدولة القائمة بالإدارة والأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة،

وإذ تحيط علما بإجراء الاستفتاء الثالث لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021 عقب القرار الذي اتخذته الدولة القائمة بالإدارة في حزيران/يونيه 2021 وبالتحديات التي واجهها والشواغل التي أُعرب عنها حول النتائج،

وإذ تشير إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في الفترة من 12 إلى 30 أيلول/سبتمبر وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2011[(4)]، عقب الزيارة التي قام بها إلى الإقليم في شباط/فبراير 2011، وإذ تشدد على أهمية معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بشعب الكاناك الأصلي، بما في ذلك القضاء على أوجه التفاوت القائمة بين المقاطعات الثلاث في الإقليم،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تكثيف الاتصالات بين كاليدونيا الجديدة والبلدان المجاورة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، بوسائل تشمل استضافة مندوبي كاليدونيا الجديدة في البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية في المنطقة،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر القمة التاسع عشر لقادة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية تحت الرئاسة الاستهلالية التاريخية لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني المعقود في نوميا، في الفترة من 19 إلى 21 حزيران/يونيه 2013، بما في ذلك إعلان قادة المجموعة الذي أعاد تأكيد الالتزام القوي بتقرير مصير كاليدونيا الجديدة والدعم الشديد له، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية، وفقا للميثاق واتفاق نوميا، وإذ تحيط علما ببيان مؤتمر القمة لقادة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية الصادر عن اجتماعهم

(4) A/HRC/18/35/Add.6، المرفق.

المعقود في بورت فيلا في يومي 23 و 24 آب/أغسطس 2023، حيث تم الاتفاق وإعادة التأكيد على حماية واستمرار إدراج كاليدونيا الجديدة كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار،

وإذ تشير أيضا إلى قبول انضمام كاليدونيا الجديدة بوصفها عضوا كامل العضوية إلى منتدى جزر المحيط الهادئ في الدورة السابعة والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ التي عقدت في بونبي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الفترة من 8 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2016،

وإذ تشير كذلك إلى تبادل الرسائل بين إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة وأمانة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بكاليدونيا الجديدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن كاليدونيا الجديدة قد دخلت أكثر المراحل حرجا في عملية تطويرها السياسي عقب إجراء الاستفتاء الثالث لتقرير المصير في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، وهي فترة تتطلب من الأمم المتحدة مواصلة رصد الوضع في الإقليم عن كثب لمساعدة شعب كاليدونيا الجديدة على ممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك تحقيق الحكم الذاتي بالكامل وفقا للأهداف المحددة في الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[5]،

وإذ تحيط علما بالتزام جميع أصحاب المصلحة في كاليدونيا الجديدة والدولة القائمة بالإدارة، من الآن فصاعدا، بإجراء حوار شفاف وشامل بشأن مركز الإقليم في المستقبل، وتلاحظ في هذا الصدد الاجتماعات المعقودة في باريس في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وفي الفترة من 11 إلى 14 نيسان/أبريل 2023، وكذلك الزيارات الوزارية والرفيعة المستوى إلى كاليدونيا الجديدة في الفترات من 12 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2022، ومن 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، ومن 2 إلى 8 آذار/مارس 2023، ومن 1 إلى 5 حزيران/يونيه 2023، وفي 23 أيار/مايو 2024،

وإذ تشير إلى ميثاق شعب الكاناك، القاعدة المشتركة للقيم والمبادئ الأساسية لحضارة الكاناك، الذي أعلنت عنه في نيسان/أبريل 2014 السلطات العرفية وكبار زعماء القبائل والزعماء ورؤساء مجالس المقاطعات ورؤساء مجالس زعماء العشائر، باعتبارهم الأمناء التقليديين الوحيدين لشعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة، وإذ تلاحظ الشاغل الذي أعرب عنه أعضاء مجلس الشيوخ العرفي بشأن ضرورة حرص الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على إيلاء الاعتبار المناسب لآرائهم بشأن المسائل التي تهم الشعب الأصلي في كاليدونيا الجديدة،

وإذ تشير أيضا إلى إيفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة في عامي 2014 و 2018، شملتا زيارات إلى باريس، وإلى صدور تقرير كل من البعثتين الزائرتين اللتين أوفدتهما اللجنة الخاصة[6]،

وإذ تلاحظ تعزيز تعاون الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بعمل اللجنة الخاصة المتعلق بكاليدونيا الجديدة، بما في ذلك تيسيرها البعثتين الزائرتين في عامي 2014 و 2018، والاتفاق على البعثة الزائرة التالية، وعلى إجراء استفتاءات لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقا لاتفاق نوميا،

---

(5) القرار 1514 (د-15).

(6) A/AC.109/2014/20/Rev.1 و A/AC.109/2018/20.

وإذ تشير إلى نجاح كاليدونيا الجديدة في إجراء انتخابات المقاطعات في 12 أيار/مايو 2019،

وإذ تشير أيضا إلى المعلومات المقدمة إلى الحلقات الدراسية الإقليمية لمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعقودة بشأن تنفيذ العقدين الدوليين الثالث والرابع للقضاء على الاستعمار منذ عام 2014، بما في ذلك الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعقودة في ديلي، في الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو 2025، وإلى التوصيات ذات الصلة التي اعتمدتها اللجنة الخاصة،

وإذ تحيط علما بالمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في الحلقات الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للأعوام 2022 و 2023 و 2025، وفي الحلقات الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كاراكاس، في الفترة من 14 إلى 16 أيار/مايو 2024، وفي أبرشية سانت جون، دومينيكا، في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسطس 2021، وفي غراند آنس، غرينادا، في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، وفي كينغستاون، في الفترة من 16 إلى 18 أيار/مايو 2017، على التوالي، وكذلك بالمعلومات التي قدمتها الأطراف في كاليدونيا الجديدة في الحلقات الدراسية المعقودة في الأعوام 2017 و 2022 و 2023 و 2024 و 2025 بشأن التطورات في الإقليم، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالاستفتاء الأول لتقرير المصير، والتوصيات التي اعتمدتها الحلقة الدراسية في عام 2017 المرفقة بتقرير اللجنة الخاصة لعام 2017[(7)]،

وإذ تدرك التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في المقاطعات لعام 2014، ولا سيما فيما يتعلق بعمل اللجان الإدارية الخاصة في مجال استكمال القوائم الانتخابية الخاصة، وعدم وجود القوائم الانتخابية التكميلية من عام 1998 وعدم توافر القوائم الانتخابية العامة لعام 1998 قبل عام 2014، إضافة إلى آثارها المحتملة على الاستفتاء على تقرير المصير، وإذ تحيط علما بالتقدم الإيجابي الذي أحرز منذ عام 2014 بشأن العملية الانتخابية الرامية إلى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير،

وإذ تشير إلى الدعوات التي وجهتها الدولة القائمة بالإدارة إلى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية السابقة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الحالية بالأمانة العامة لإيفاد بعثات من خبراء الانتخابات إلى كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو 2016 وفي السنوات اللاحقة لمراقبة عمل اللجان الإدارية الخاصة واللجنة الاستشارية للخبراء من أجل وضع وتنقيح القائمة الانتخابية الخاصة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الاستفتاءات بشأن تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة التي أجريت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، بما يتماشى مع اتفاق نوميا،

وإذ تشير أيضا إلى إحالة الدولة القائمة بالإدارة إلى اللجنة الخاصة التقرير النهائي للبعثة المكونة من خبراء الانتخابات الموفدة إلى كاليدونيا الجديدة في عام 2016، وكذلك قائمة التدابير التي نفذتها الدولة القائمة بالإدارة لمتابعة توصيات البعثة،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق الاندلاع المأساوي لأعمال العنف والتوترات في كاليدونيا الجديدة منذ أيار/مايو 2024، نتيجة لاختلاف الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة في إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي والدولة القائمة بالإدارة، وهي فرنسا، بشأن إصلاحات القائمة الانتخابية على مستوى

(7) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والسبعون، الملحق رقم 23* (A/72/23).

المقاطعات في كاليدونيا الجديدة وأثر ذلك المحتمل على التمثيل السياسي لشرائح معينة من سكان كاليدونيا الجديدة، ولا سيما شعب الكاناك، وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتهدئة الحالة واستعادة السلم والأمن ومعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم،

وإذ تحيط علما بالبيان المشترك لقادة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية بشأن عملية إنهاء الاستعمار والوضع السياسي في كاليدونيا الجديدة الصادر على هامش اجتماع قادة جزر المحيط الهادئ المعقود في طوكيو في 17 تموز/يوليه 2024 في ضوء الوضع الأمني الهش في كاليدونيا الجديدة،

وإذ تشير إلى البيان الثالث والخمسين الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ في فافاو، تونغا، في 29 آب/أغسطس 2024، الذي أُطلع فيه قادة جزر المحيط الهادئ على الوضع في كاليدونيا الجديدة من قبل رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة، وأكد فيه القادة من جديد دعوتهم المستمرة إلى إرساء النظام والاستقرار في كاليدونيا الجديدة،

وإذ تلاحظ الزيارة التي قامت بها بعثة المجموعة الثلاثية الموسعة الرفيعة المستوى المنبثقة عن المنتدى إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024، مسترشدة بمبادئ طريق المحيط الهادئ، لجمع المعلومات والإحاطة بشكل أفضل بالوضع في كاليدونيا الجديدة دعما للتعاون الجاري بين الدولة القائمة بالإدارة وكاليدونيا الجديدة، من خلال تعزيز الحوار السلمي والاستقرار وتهدئة التوترات،

وإذ تلاحظ أيضا الشواغل التي أعرب عنها شعب كاليدونيا الجديدة بشأن أهمية وضرورة قيام الدولة القائمة بالإدارة بتنظيم حملة تثقيفية لتوضيح النتائج المحتملة للاستفتاء، والتدابير ذات الصلة التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة منذ عام 2018 تحقيقا لهذه الغاية،

وإذ تشير إلى طلب لجنة الموقعين على اتفاق نوميا إجراء مراجعة لعملية إنهاء الاستعمار ونتائج اتفاق نوميا في كاليدونيا الجديدة،

وإذ تسلّم بضرورة أن تكفل اللجنة الخاصة قيام هيئات الأمم المتحدة المعنية على نحو نشط بحملة للتوعية العامة تستهدف مساعدة شعب الإقليم على تحسين فهمه لخيارات تقرير المصير،

وإذ تحيط علما بالمشاركة الجديرة بالترحيب التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة، على المستوى الوزاري، لإجراء مشاورات مع مكتب اللجنة الخاصة في نيويورك في 7 شباط/فبراير 2022 و 19 أيار/مايو 2023 و 12 نيسان/أبريل 2024 بشأن التطورات المستجدة في كاليدونيا الجديدة،

1 - ***تعيد تأكيد موافقتها*** على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام 2025؛

2 - ***تكرر تأكيد تأييدها*** لتقريري بعثتي الأمم المتحدة الزائرتين إلى كاليدونيا الجديدة اللتين أوفدتا في عامي 2014 و 2018 ولملاحظات البعثتين الزائرتين واستنتاجاتهما وتوصياتهما؛

3 - ***تكرر تأكيد تقديرها*** للدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة للتعاون الوثيق والمساعدة المقدمة إلى البعثتين الزائرتين؛

4 - ***ترحب*** بزيارة بعثة المجموعة الثلاثية الموسعة الرفيعة المستوى المنبثقة عن المنتدى إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024 وفقا للبيان الثالث والخمسين الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ، وتتطلع إلى صدور تقريرها؛

5 - ***تؤكد من جديد*** أن شعب كاليدونيا الجديدة نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية ونزاهة، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة ولإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وتهيب، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم بهدف زيادة توعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

6 - ***تلاحظ*** استمرار الشواغل التي أعرب عنها بشأن التحديات التي واجهتها عملية انتخابات المقاطعات فيما يتعلق باستمرار تباين تفسيرات الأحكام الانتخابية التقييدية وعملية الطعن في تسجيل الناخبين، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وشعب كاليدونيا الجديدة على بذل الجهود من أجل التوصل إلى معالجة شواغل جميع أصحاب المصلحة بصورة ودية وسلمية في إطار القوانين ذات الصلة القائمة في الإقليم وفي فرنسا وأيضا في إطار احترام روح ونص اتفاق نوميا والتمسك به؛

7 - ***تحث*** جميع أصحاب المصلحة في كاليدونيا الجديدة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون زيادة تصعيد الحالة المتوترة أصلا، بما في ذلك من جانب سلطات إنفاذ القانون في كاليدونيا الجديدة، مع مراعاة إعمال مبدأ التناسب مع الحالة الراهنة؛

8 - ***تشير*** إلى الإجراء السلمي لاستفتاءي تقرير المصير وفقا لاتفاق نوميا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، حيث كانت النتيجة معارضة 56,67 في المائة للسيادة الكاملة والاستقلال وتأييد 43,33 في المائة في الاستفتاء الأول، ومعارضة 53,26 في المائة للسيادة الكاملة والاستقلال وتأييد 46,74 في المائة في الاستفتاء الثاني، وتشير إلى إجراء الاستفتاء الثالث لتقرير المصير في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021 في خضم تحديات من بينها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومقاطعة مجموعات كبيرة من الناخبين المؤهّلين للاستفتاء في كاليدونيا الجديدة، الذي أسفر عن تصويت 96,50 في المائة ضد السيادة الكاملة والاستقلال وعن تأييد 3,50 في المائة من الناخبين لذلك، بمشاركة 43,87 في المائة من الناخبين؛

9 - ***تشير أيضا*** إلى القرار الذي اتّخذته الدولة القائمة بالإدارة بإجراء الاستفتاء الثالث لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتعيد تأكيد مناشدتها للدولة القائمة بالإدارة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في كاليدونيا الجديدة بكفالة تنفيذ الخطوات المقبلة لعملية تقرير المصير بطريقة سلمية وعادلة ومنصفة وشفافة، وفقا لاتفاق نوميا؛

10 - ***ترحب*** بتعليق مشروع القانون الدستوري المتعلق بهيئة الناخبين الخاصة بالمقاطعات في حزيران/يونيه 2024[(8)]؛

(8) مشروع القانون الدستوري القاضي بتعديل هيئة الناخبين لانتخابات كونغرس كاليدونيا الجديدة ومجالس مقاطعاتها.

11 - ***تلاحظ*** التعاون الجاري بين أصحاب المصلحة في كاليدونيا الجديدة بالشراكة مع الدولة القائمة بالإدارة من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة، وتحث جميع الأطراف على مواصلة الحوار بطريقة سلمية وشفافة وشاملة للجميع بما يجسد تطلعات جميع الأطراف؛

12 - ***تعرب عن رأيها*** أن التدابير الملائمة مهمة لتحقيق الحكم الذاتي الكامل خلال المشاورات المقبلة بين جميع أصحاب المصلحة في الإقليم؛

13 - ***ترحب***، في هذا الصدد، باستمرار الحوار والالتزام على مستوى سياسي رفيع وبحسن نية بين الأطراف في اتفاق نوميا بغية إيجاد مسار للمضي قدما صوب تحقيق الحكم الذاتي الكامل، في مرحلة ما بعد اتفاق نوميا، كما هو منصوص عليه في الاتفاق؛

14 - ***تشير*** إلى نتائج الاجتماع الثاني عشر للجنة الموقعين على اتفاق نوميا، المعقود في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2014، التي تضمنت، في جملة أمور، التأكيد على التزام الدولة القائمة بالإدارة بتمكين شعب كاليدونيا الجديدة من تقرير وضعه في المستقبل من خلال عملية تقرير مصير نزيهة وذات مصداقية وديمقراطية وشفافة تتماشى مع اتفاق نوميا؛

15 - ***تشير مع الاهتمام*** إلى عقد الاجتماعات الاستثنائية للجنة الموقّعين في باريس في 5 حزيران/يونيه 2015 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 و 27 آذار/مارس 2018 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن عملية كاليدونيا الجديدة لتقرير المصير، بما في ذلك، على وجه الخصوص، القوائم الانتخابية للاستفتاء والمسائل المتصلة به؛

16 - ***تهيب*** بفرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، في ضوء ملاحظات البعثتين الزائرتين واستنتاجاتهما وتوصياتهما، النظر في مواصلة تعزيز البرنامج التثقيفي لإعلام شعب كاليدونيا الجديدة بشأن طبيعة تقرير المصير حتى يكون مستعدا بشكل أفضل لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة مستقبلا، وتطلب إلى اللجنة الخاصة توفير كل المساعدة المتاحة في ذلك الصدد؛

17 - ***تذكي*** ملاحظات البعثتين الزائرتين واستنتاجاتهما وتوصياتهما لنظر حكومة فرنسا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وحكومة كاليدونيا الجديدة، كي تتخذا الإجراء الملائم بشأنها؛

18 - ***ترحب مع التقدير*** بإعراب الدولة القائمة بالإدارة للّجنة الخاصة مجددا عن استعدادها لتيسير إيفاد بعثة زائرة جديدة إلى كاليدونيا الجديدة، وتشدد على أهمية إيفاد البعثة الزائرة في أقرب وقت ممكن؛

19 - ***تحث*** جميع الأطراف المعنية، التماسا لمصلحة شعب كاليدونيا الجديدة، وفي إطار اتفاق نوميا، على الاستمرار في حوارها، بروح من التآلف والاحترام المتبادل من أجل مواصلة العمل لتهيئة إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير، بما في ذلك تحقيق الحكم الذاتي الكامل وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القراران 1514 (د-15) و 1541 (د-15)، بطريقة تصون حقوق جميع قطاعات السكان، على أساس مبدأ أن تكون لشعب كاليدونيا الجديدة حرية اختيار طريقة تقرير مصيره؛

20 - ***تعيد تأكيد*** قراريها 87/68 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 97/69 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2014 اللذين أعادت فيهما الجمعية العامة، في جملة أمور، تأكيد أنه ما دامت

الجمعية نفسها لم تقرر أن إقليما ما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد حقق الحكم الذاتي بالكامل وفقا لأحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق، فإن على الدولة المعنية القائمة بالإدارة أن تواصل إرسال المعلومات المتعلقة بهذا الإقليم بمقتضى المادة 73 (هـ) من الميثاق؛

21 - ***ترحب*** بالإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لمواصلة إرسال المعلومات إلى الأمين العام على النحو المطلوب بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق، لا سيما الوثيقة المؤرخة 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن آخر التطورات في كاليدونيا الجديدة؛

22 - ***تلاحظ*** أن شعب الكاناك لا يزال يساوره القلق إزاء نقص تمثيله في الهياكل الحكومية والاجتماعية للإقليم، وتدفقات الهجرة المتواصلة، وأثر التعدين في البيئة، وجدوى مراعاة مصالح الملكية المحلية والإنصاف في تنمية الموارد الطبيعية، وأهمية معالجة هذه الشواغل دون إبطاء؛

23 - ***تحث*** الدولة القائمة بالإدارة على الحفاظ على التدابير الفعالة التي تفضي إلى حماية وضمان الحق غير القابل للتصرف لشعب كاليدونيا الجديدة في موارده الطبيعية وفي السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل والحفاظ على تلك السيطرة، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية لشعب كاليدونيا الجديدة؛

24 - ***تثني*** على برنامج "أطر المستقبل"، وتشجع على مواصلة تعزيز تدريب الإداريين الرفيعي المستوى في القطاعين العام والخاص في الإقليم وبناء قدراتهم، لا سيما بالنظر إلى النقل الجاري للسلطات من حكومة فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة، مع ضمان نقل السلطات نقلا يتسق مع اتفاق نوميا؛

25 - ***تشير*** إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص عن حقوق الشعوب الأصلية بشأن حالة شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة، التي أبديت في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة، من أجل المساعدة في الجهود الجارية للنهوض بحقوق شعب الكاناك في سياق تنفيذ اتفاق نوميا وعملية إنهاء الاستعمار التي تدعمها الأمم المتحدة؛

26 - ***تطلب*** إلى الأمين العام والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أنواع المساعدة إلى كاليدونيا الجديدة عقب ممارسة الإقليم لحق تقرير المصير؛

27 - ***ترحب*** بتعزيز مبادرات إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة، وتحث على مواصلتها في جميع المناطق والمجتمعات المحلية في الإقليم، لا سيما من أجل رفاه السكان الكاناك الأصليين؛

28 - ***تشدد*** على أهمية كفالة نقل الاختصاصات في الوقت المناسب من الدولة القائمة بالإدارة إلى كاليدونيا الجديدة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق نوميا؛

29 - ***تشجع*** الدولة القائمة بالإدارة على القيام، بالتعاون مع حكومة كاليدونيا الجديدة، بالحفاظ على وسائل حماية وضمان حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في امتلاك موارده الطبيعية وإمكانية وصوله إليها واستعماله وإدارته لها، بما في ذلك حقوق الملكية من أجل تنميتها في المستقبل؛

30 - ***تشير*** إلى أحكام اتفاق نوميا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليدونيا الجديدة عضوا أو عضوا منتسبا في منظمات دولية معينة، وتلاحظ مواصلة تقوية الروابط بين كاليدونيا الجديدة وكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي؛

31 - ***تشير أيضا*** إلى انضمام جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني إلى رئاسة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، واستضافة اجتماعات مسؤولي وقادة المجموعة للمرة الأولى في كاليدونيا الجديدة في حزيران/يونيه 2013، والاكتمال الناجح لفترة رئاسة جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني للمجموعة في حزيران/يونيه 2015، وافتتاح وحدة لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في مقر أمانة المجموعة في بورت فيلا، في شباط/فبراير 2013؛

32 - ***تنوه*** بمساهمة مركز جان - ماري تجيباو الثقافي في حماية ثقافة الكاناك الأصلية في كاليدونيا الجديدة؛

33 - ***ترحب*** بروح التعاون التي تبديها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه تطلعاتها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛

34 - ***تحيط علما*** بالمعلومات التي تبادلها المشاركون من كاليدونيا الجديدة في الحلقات الدراسية الإقليمية لمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقدين الدوليين الثالث والرابع للقضاء على الاستعمار، المعقودة منذ أيار/مايو 2014، بما في ذلك ما يتعلق بقياس التقدم المحرز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، وبذل ما يلزم من جهود أكثر تركيزا، لا سيما فيما يتعلق بمبادرات إعادة التوازن والشواغل المتعلقة بالقوائم الانتخابية، من أجل المنفعة المتبادلة المشتركة الطويلة الأمد لجميع سكان كاليدونيا الجديدة، وتحث الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة على إيلاء الاهتمام الملائم لمعالجة هذه المسائل؛

35 - ***تسلّم*** بالأجواء السلمية التي أجريت فيها انتخابات المقاطعات في كاليدونيا الجديدة في 12 أيار/مايو 2019 والانتخابات البلدية التي سبقتها، وما أعقب ذلك من جهود لتشكيل حكومة جديدة لكاليدونيا الجديدة، وتشجع المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصلحة في مواصلة تنمية كاليدونيا الجديدة من أجل الجميع، بما في ذلك عن طريق احترام اتفاق نوميا والتمسك به؛

36 - ***ترحب*** بتجديد الدولة القائمة بالإدارة قرارها القاضي بتوجيه الدعوة إلى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة بغية إيفاد بعثة للاطلاع على عمل اللجان الإدارية الخاصة واللجنة الاستشارية للخبراء من أجل وضع وتنقيح القائمة الانتخابية الخاصة، وتتطلع إلى دراسة توصياتها، وتشجع كذلك الدولة القائمة بالإدارة على تيسير العمل المضطلع به في هذا الصدد؛

37 - ***تعيد تأكيد*** أهمية الاتفاق بين الموقّعين على اتفاق نوميا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير، وتلاحظ، في هذا الصدد، تقرير الدولة القائمة بالإدارة المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2023 عن جهودها المتصلة بمراجعة عملية إنهاء الاستعمار ونتائج اتفاق نوميا في كاليدونيا الجديدة على نحو ما طلبته لجنة الموقعين على اتفاق نوميا؛

38 - ***تلاحظ*** التحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتحديات ذات الصلة التي أتت بها جائحة كوفيد-19 إلى كاليدونيا الجديدة منذ عام 2020، والجهود المحمودة التي تبذلها حكومة كاليدونيا الجديدة والدولة القائمة بالإدارة لمنع ووقف انتشار الفيروس في الإقليم، وتشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، على دعم إتاحة وصول لقاحات كوفيد-19 في الوقت المناسب لشعب كاليدونيا الجديدة؛

39 - ***تقرر*** أن تبقي العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة، نتيجة توقيع اتفاق نوميا، قيد الاستعراض المستمر؛

40 - ***تطلب*** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين.